المصطلح العربي بين التقييس والممارسة العملية

- محمد أنيس مورو-
المعهد العالي للغات بنابل- تونس

مقدمة

إن إنتاج علوم دقيقة ومتماسكة وتأمين التواصل العلمي الأمثل مرتبط ارتباطا وثيقا بسلامة اللغة ووضوح الأسلوب ودقة المصطلحات. فإن العلوم تقوم أساسا على مجموعة من المفاهيم المترابطة ضمن منظومة مفهومية متكاملة، والمصطلحات هي العناصر الحاملة لتلك المفاهيم والمُعبِّرة عنها. وتكمن أهمية المصطلح في وظيفته التواصلية لأنه يتيح إمكانية التواصل بين المختصين وغيرهم في المجالات المعرفية. ولكن ما يميز المصطلح عن بقية الوحدات المعجمية هو وظيفته التقييدية. فالمصطلح يحد من تَفَلُّت المعنى الذي هو سمة رئيسية في الوحدات المعجمية عامة، ويحمي الإنتاج المعرفي من الغموض والضبابية، ذلك أن "السجلّ الاصطلاحي في كلّ فرع من العلوم هو الكشف المفهومي الذي يقيم للمعرفة النوعيّة سياجها المنطقي بحيث يغدو الجهاز المصطلحي لكلّ ضرب من العلوم صورة مطابقة لبنية قياساته متى اضطرب نسقها اختلّ نظامها وفسد باختلالها تركيبه فتتهافت بفعل ذلك أنسجته"[1].

وإيمانا منها بأهمية البنى المفهومية الواضحة والمصطلحات العلمية الدقيقة عملت المؤسسات المعنية بالتقييس المصطلحي على وضع المبادئ الأساسية للعمل المصطلحي تجنبا لأي خلل قد يقوض الإنتاج العلمي والتواصل بين المختصين. ورغم كل ما بُذِل من جهود وما أُصْدِر من توصيات، لم يسلم العمل المصطلحي دُوليا وعربيا من الفوضى والاضطراب.

وسنتطرق في بحثنا هذا إلى أسباب الفوضى المصطلحية في اللغة العربية ونقصد بها أساسا استشراء ظاهرتي الترادف والاشتراك الدلالي اللتين تؤديان إلى اللبس والغموض. إلا أننا لن نقارب المسألة من وجهة نظر نقدية كما هو الحال في الكثير من الأبحاث المصطلحية الراهنة التي دأبت على انتقاد والمجامع اللغوية العربية وتحميلها مسؤولية غياب التوحيد المصطلحي وتقهقر اللغة العربية. إن مقاربتنا مقاربة لسانية - اجتماعية وَصْفِيّة تحاول فهم خلفيات تعدد المقابلات العربية للمصطلح الواحد.

1. التقييس

التقييس المصطلحي عمل جماعي يقوم به الخبراء في صلب هيئات تقييس دولية وإقليمية وقُطرية الهدف منه إتاحة التواصل الأمثل بين جماعة المختصين. ويقوم التقييس المصطلحي على المهام التالية[2]:

- تحديد موقع المفهوم[3] الواحد في نظام المفاهيم (استنادا إلى العلاقات الوجودية والمنطقية للمفاهيم فيما بينها)
- تحديد دلالة المصطلحات تحديدا صارما من خلال صياغة تعريفات دقيقة لها
- ضمان أحادية العلاقة بين المفهوم والتسمية: ويقتضي ذلك عددا من الشروط:

- أن يتم تخصيص تسمية واحدة لكل مفهوم في المجال الواحد (تجنبا لظاهرة الترادف)
- أن لا تستعمل التسمية إلا لمفهوم واحد (تجنبا لظاهرة الاشتراك الدلالي).
- التمييز بين الكلمة والمصطلح.

ويتولى عملية التقييس على المستوى الدولي المنظمة الدولية للتقييس (ISO)، وعلى المستوى العربي المجامع اللغوية العربية ومكتب تنسيق التعريب وعدد من هيئات التقييس المحلية. ويرى فيلبر (Felber) كذلك أن حماية التواصل بين المختصين والعلماء يقتضي أيضا العمل على تنسيق الأنشطة المصطلحية على المستوى الدولي، و صياغة مبادئ مصطلحية دولية موحدة تشمل طرق توليد الوحدات المعجمية المختصة، ومبادئ تسمية المفاهيم، وتحديد الرموز المعتمدة في أسماء الدول واللغات ووحدات القيس ونحو ذلك.[4]

وقد صاغت المجامع اللغوية العربية عددا من المبادئ التي تنظم العمل المصطلحي مستندة في ذلك إلى ما أصدرته المنظمة الدولية للتقييس من مواصفات، مع مراعاة الخصوصيات اللغوية والثقافية للغة العربية. وقد أوصت ندوة توحيد منهجيات وضع المصطلح العلمي التي عقدها مكتب تنسيق التعريب سنة 1981 بما يلي:

- تفضيل المصطلح الشائع والمتداول على نطاق واسع بين المختصين على المصطلح النادر الاستعمال.
- تفضيل المصطلحات الدقيقة الواضحة على المصطلحات الغامضة الملتبسة.
- وجود مناسبة بين التسمية اللغوية والمفهوم.
- مراعاة التناسق عند توليد المصطلحات ذات السمات المشتركة. كأن نستعمل مثلا الوزن "فُعال" لتوليد أسماء الأمراض و"مِفعل" لتوليد أسماء الآلة وهلم جر.
- ضرورة وجود مناسبة أو مشاركة أو مشابهة بين مدلول المصطلح اللغويّ ومدلوله الاصطلاحيّ، ولا يُشترَط في المصطلح أن يستوعب كلَّ معناه العلميّ.
- تجنب المصطلحات الحوشية والملتبسة والسلبية أو التي يستشف منها نزعة تحقيرية أو انتقاصية، ومثاله تعويض "مُعاق" بـ "ذي الاحتياجات الخاصة".
- مراعاة مبدإ الاقتصاد اللغوي: أي تفضيل المصطلح البسيط (مكون من وحدة معجمية واحدة) على المصطلح المركب أو المعقد، وذلك عبر استخدام تقنيتي الاشتقاق والمجاز خاصة.
- مراعاة الاشتقاقية: أي تفضيل المصطلح الذي يسمح باشتقاق وحدات معجمية جديدة منه.
- تفضيل المصطلح المحلي على المصطلح المقترض من لغة أخرى.
- استخدام الوسائل اللغوية في توليد المصطلحات العلمية الجديدة بالأفضلية، طِبْقاً للترتيب التالي: التراث، فالتوليد (لما فيه من مَجازٍ، واشتقاق، وتعريب، ونحت).
- تفضيل الكلمات العربية الفصيحة المتواترة على الكلمات المعربة.
- تَجَنُّب الكلمات العامية، إلا عند الاقتضاء، بشرط أن تكون مشتركةً بين لهجات عربيـة عديدة، وأن يُشار إلى عامِّيَّتِها، بأن تُوضَع بين قوسين، مَثَلًا.

ولكن ينبغي التأكيد على أنه يندر أن تتوفر في مصطلح واحد شروط المقبولية كافة وذلك لأسباب عديدة أهمها هو أن بعض الشروط تتناقض فيما بينها وتزاحم إحداها الأخرى. ذلك أنه، على سبيل المثال، يصعب أحيانا الجمع بين شرط الدقة الذي يتيحه التوليد بالتركيب وشرط الاشتقاقية، لأن التوليد بالتركيب

يعطل اشتقاقية الوحدات المعجمية. فإن مصطلح "مِقْياس الكثافة" المُوَلَّد بالتركيب أكثر دقة من المصطلح "مِكْثاف" المُوَلَّد بالاشتقاق، ولكنه يعطل الإنتاجية الصرفية للكلمة. و لا شك أن اختلاف الرؤى بين الأفراد والهيئات القائمة على التوليد المصطلحي هو من بين الأسباب التي أدت إلى الفوضى المصطلحية.

2. عوامل الاضطراب المصطلحي

مهما حاولت هيئات التقييس ضبط الانفلات وتوحيد المصطلحات، فإن الاستعمال وطريقة تلقي جماعة المتكلمين لتلك المصطلحات (قبولا حسنا أو إعراضا) هما الفيصل في تقرير التسمية "المناسبة". وقد تتعايش التسميات و تتعاوض في سياقات لغوية واجتماعية مختلفة، ويصبح الترادف المصطلحي أمرا واقعا ينبغي التعامل معه والتقليل من آثاره.

فإن اللغة العربية المعاصرة تحفل بالمفاهيم والمصطلحات المنتمية إلى حقول معرفية مختلفة. لكن اللافت هو وجود عدد هائل من المصطلحات المترادفة، وهي ظاهرة تغذيها الانتماءات إلى مرجعيات علمية وثقافية مختلفة ومتناقضة، الأمر الذي يؤدي إلى اتساع دلالة تلك المصطلحات من غير ضابط منهجي ووقوعها تحت عامل التوظيف المنفعي لا العلمي.

1.2. ما يتصل بالمفاهيم

يعجز العقل البشري أحيانا عن مقاربة الأشياء والظواهر مقاربة دقيقة إما لكون تلك الأشياء والظواهر ذات طبيعة مستعصية، أو لأن الوسائل و الأدوات التي نعتمدها قاصرة في فترة مرحلة معينة عن فهمها بدقة. ومن الطبيعي أن المفاهيم المضطربة وغير الدقيقة تؤدي إلى الخلط وتعدد الرؤى والتسميات.

ومن الإجحاف القول إن تصورنا لأشياء العالم ثابت لا يتغير، ذلك أن الكثير من المفاهيم ليست عناصر ثابتة بل هي قابلة للتنازع حولها و التطور والإثراء والتعديل والكشف عن خصائص إضافية. فقد مرّ العقل البشري بفترات مختلفة وتطورت قدرته على فهم كنه الأشياء كثيرا منذ تخطيه مرحلة الدهشة، واستهلاله مرحلة التحليل والتفسير، وصولا إلى مرحلة الحساب الدقيق. ولكن يجب الإقرار بأن انتماء المفهوم إلى مجال ما له دور كبير في الحكم عليه بالثبات والاستقرار أو التغير. فإن المفاهيم التي تنتمي إلى المجالات العلمية والتقنية الصرفة كالرياضيات والفيزياء والكيمياء والتقانة والجيولوجيا ونحو ذلك أكثر ثباتا و تجذّرا من المفاهيم المنتمية إلى حقل العلوم الإنسانية مثل علم الاجتماع والفلسفة والإناسة وغيرها. فقلّما نجد اختلافا حول تعريف مفهوم رياضي أو فيزيائي لأن المفاهيم العلمية قائمة على الحسابات الدقيقة والتجربة العقلانية حيث لا مكان للعامل الذاتي والتصورات الشخصية.

ومما يحضرنا في هذا الصدد مصطلح انفلونزا الخنازير، الذي بعد أن شاع لدى المختصين والعامة، اتضح للعلماء الأمريكيين أن لا علاقة بين الفيروس المسبب للمرض والخنازير، الأمر الذي اضطرهم إلى إسناد تسمية جديدة له (أيتش 1 آن 1). ولكن هيهات أن يُصَحَّح المفهومُ ورمزُه اللغوي في ذهن العامة بعد أن انتشر كالنار في الهشيم في وسائل الإعلام.

ولا يفوتنا أن نذكر دور تطور بعض المفاهيم ذاتها في اتساع هوة التناسب بينها وبينها رموزها اللغوية. فالمعرفة البشرية تقوم على التراكم وتعاقب النظريات وإثراء إحداها الأخرى، الأمر الذي يعني أن المفهوم الذي ولّدناه وضبطنا تعريفه ثم أسندنا له تسمية مناسبة في زمن ما، قد يعتريه التبدل في أزمنة

لاحقة فتتسع الهوة بينه وبين رمزه اللغوي لتستحيل العلاقة بينهما تناقضا صرفا في بعض الحالات. فإن مفهوم /atome/ على سبيل المثال كان يعني عند الإغريق "الجزء الأصغر من أجزاء المادة غير القابل للقسمة"، ولذلك أسندوا إليه تسمية "atome" (a+tom) التي تعني حرفيا "غير المشطور". ولكن حين اكتُشِف حديثا أن الذرة ليست أصغر عنصر من عناصر المادة، أصبحت التسمية مناقضة لجوهر المفهوم. ولكن لا يمكن أن يتفطن إلى هذا التناقض سوى قلة قليلة ممن هو قادرون على تخمين أصل الكلمة والصرافم التي تتكون منها.

2.2. ما يتصل باللغة

خلافا للمفاهيم التي تتسم بالثبات النسبي (بحسب المجال) ولا توجد قيود على إمكانية توليد عدد لامتناه منها، فإن الرموز اللغوية تخضع لما تتيحه اللغة من إمكانيات توليدية محدودة، ولميل المتكلم الفطري لاعتماد مبدإ الاقتصاد اللغوي في ممارسة اللغة نطقا ومعجما وتركيبا. فإن انتقال المفهوم من حيز التصور الذهني المحض إلى الحيز اللغوي ينجر عنه في كثير من الأحيان الإخلال بمبدإ أحادية العلاقة بين المفهوم والتسمية.

ويتجلى مبدأ الاقتصاد اللغوي على المستوى النطقي مثلا في ظاهرة الإدغام، وعلى المستوى التركيبي في ظاهرة الحذف (Ellipsis). وأمّا مُعجميا، فيظهر في عدد من الظواهر أهمها استعمال قواعد التوليد الدلالي في إضافة وحدات معجمية جديدة تُغني الرصيد المعجمي للمتكلم دون أن تزيد من عدد عناصر ذلك الرصيد. ورغم دور التوليد الدلالي في تقليص عدد الوحدات الرصيد المعجمي للمتكلم، فإنه يسبب عددا من المشاكل اللغوية التي تعيق عملية التواصل لعل أهمها مشكلة الاشتراك الدلالي.

3.2. ما يتصل بالممارسة العملية

- **النزعة المحافظة**: من المؤكد أن الممارسة التقييسية في المصطلحية هي مظهر من مظاهر النزعة المحافظة في التعاطي مع اللغة. ولكن هذه النزعة المحافظة أمكن تبريرها بالحاجة إلى تأمين الحد الأدنى من التواصل الدقيق بين المختصين وحماية الإنتاج العلمي وتطبيقاته العملية من اللبس والغموض. لكن الكثير من البلدان لم تكتفي بذلك، بل اعتمدت سياسة تخطيط لغوي ترنو إلى حماية الرصيد اللغوي من غزو اللغات الأجنبية. ورغم أن المنظمة الدولية للتقييس (ISO) توصي بتفضيل المصطلح المحلي على الأجنبي لاعتبارات موضوعية، فإن ما نلاحظه في الممارسة العملية في الكثير من البلدان مبالغة اللغويين والمصطلحيين في تفضيل المصطلح المحلي على المصطلح المقترض الشائع والسعي بكل الوسائل لتعويضه. ويبرر هؤلاء ذلك بكون الاقتراض المبالغ فيه يفسد انتظام الرصيد المعجمي وتناسقه، وقد يدعمون موقفهم هذا بحجج دينية[5] أو حتى ذوقية[6].

  وقد تتداخل النزعة المحافظة مع الاعتبارات الإيديولوجية حين لا يكون الهاجس مجرد الحفاظ على نقاء اللغة المحلية وخلوها من الدخيل المهدد لانتظامها، بل كذلك الحفاظ على اللغة باعتبارها مقوما من مقومات الهوية الوطنية وأداة من أدوات الصراع الحضاري كما سنبينه فيما يلي.

- **النزعة الإيديولوجية**: إن الإيديولوجيا حاضرة في شتى مناحي الحياة البشرية، واللغة، بما هي وسيلة تواصل بين البشر، لن تظل بمعزل عن التأثير الإيديولوجي. وإن تعدد مقابلات المصطلح الواحد هو

في جانب من جوانبه دليل على الصراع الإيديولوجي الذي طال اللغة أيضا. فكل جماعة تدلي بدلوها في المسألة المصطلحية، فترفض ذاك المصطلح، وتتحفظ على آخر، وتقترح الترجمة التي تتماشى مع معتقداتها وأفكارها.

- **اللغة مُقَوّمًا من مقومات الهوية الوطنية**: تنظر الكثير من الجماعات إلى اللغة باعتبارها مقوما من مقومات الهوية الوطنية أو القومية. وتُعَدُّ فرنسا من بين البلدان التي تعالت فيها الأصوات منذ أمد بعيد منددة بتقهقر الفرنسية وتراجع مكانتها لدى الفرنسيين جراء استفحال ظاهرة الاقتراض المعجمي والمصطلحي من اللغة الانجليزية في مختلف المجالات[7]. وقد أدى ذلك إلى إصدار قرارات تحاول أن تحد من تغلغل الوحدات المعجمية الانجليزية في اللغة الفرنسية و أن تُحِلّ مَحلّها وحدات معجمية فرنسية. وقد تم سن أحكام جزائية تصل إلى حد "تغريم المؤسسات التي لا تستخدم الفرنسية في فرنسا"[8].

و شنت الحكومات الفرنسية المتعاقبة حربا ضروسا على المصطلحات الأجنبية فقامت بحملة صليبية (كما يصفها *لويس جان كالفي* مؤلف كتاب حرب *اللغات والسياسات اللغوية*) على المقترضات الأجنبية، لاسيما الانجليزية منها. و نشر أحد الصحفيين الفرنسيين مقالا في صحيفة "لوموند" يُشَبِّه فيه المُحْجِمين عن الدفاع عن اللغة الفرنسية بعملاء النازية. لكن "لويس جان كالفي" المندهش من السياسة اللغوية "الفاشية"[9] التي تورط فيها الفرنسيون، يحذر الفرنسيين من أن ما يسلكونه سلكه من قبلهم موسوليني وفرانكو[10]:

> وعلى المدافعين عن الفرنسية أن يعلموا جيدا أن موسوليني ألغى في عام 1925 تعليم الفرنسية في منطقة فال داوست...ومنذ عام 1923 منع الكلمات الأجنبية في الملصقات وعلى اللافتات تحت طائلة الغرامة. وفي إسبانيا، و في عهد فرانكو تتالت النصوص التشريعية التي تحظر استخدام كلمات من غير الاسبانية على الملصقات و في أسماء الشركات... إلخ.

والواقع أن رُهاب فساد اللغة لازم الكثير من الأمم قديما وحديثا حتى أن عبد الرحمان ابن خلدون عاب على بعض نحاة عصره خرفشتهم وقصور مداركهم قائلا: "ولا تلفتن إلى خرفشة النحاة، أهل صناعة الإعراب، القاصرة مداركهم على التحقيق، حيث يزعمون أن البلاغة لهذا العهد ذهبت، وأن اللسان العربي فسد"[11].

- **تعلق المغلوب بالغالب**: وإذا كانت اللغة الفرنسية ضحية للغزو المصطلحي في عقر دارها، فإنها في أماكن أخرى من العالم تتحول من ضحية إلى متهم. ففي البلاد التونسية على سبيل المثال، يرى الكثير ممن يصنفون بكونهم "فرنكوفونيين" ضرورة اعتماد اللغة الفرنسية في المجالات المختصة وخاصة العلمية منها تدريسا وممارسة. حتى أن البعض أصبح يتندر على المصطلحات العربية من خلال ذكر بعض الأمثلة مما زُعِمَ أنها ترجمات عربية غريبة لوحدات معجمية أجنبية تثبت عجز العربية عن توليد تسميات حتى لأبسط الأشياء أو المفاهيم[12]. وترى هذه الطائفة، التي يَعُدَّها البعض إحدى مجموعات الضغط المؤثرة في الحياة الثقافية والتعليمية، أن اللغة العربية ليست لغة علم وغير قادرة على التعبير عن العلوم تعبيرا دقيقا. ومن وجهة نظر علمية بحتة لا يمكن الحكم على لغة ما بأنها ليست لغة علم[13]، ولنا في اللغة العبرية خير دليل، إذ رغم أنها

كانت تُعَدُّ في حكم اللغة الميتة، فإن أبناءها أحيوها وأصبحت تستخدم لغة للتدريس في الجامعات في مختلف التخصصات العلمية.

وللتدليل على أن موقف أنصار "الفَرْنَسة" قائم على اعتبارات إيديولوجية، يشير البعض إلى دور هؤلاء في التقليل من شأن اللغة الانجليزية لعقود طويلة في البلاد التونسية رغم أنها اللغة الأكثر استعمالا في مجالات البحث العلمي والإنتاج الاقتصادي والنشاط التجاري دوليا، حتى أنه لم يبدأ تدريس هذه اللغة في التعليم الابتدائي إلا منذ سنوات معدودة بسبب اعتراض "اللوبي الفرنكوفوني".

- **تَوَهُّم التفوق**: تنطلق بعض الأمم في التعاطي مع المسألة اللغوية والتحيز إلى لغاتها الخاصة من منظور إيديولوجي يجزم بأنها أرقى من لغات بقية الأمم. ونجد صدى لذلك في الحضارات القديمة حين كان ينظر إلى الشعوب غير الإغريقية على أنها برابرة استنادا إلى رطانة تلك الشعوب ولغاتها غير المفهومة.

- **التَّطَهُّر من "دنس" الاستعمار**: ذلك أن "اختيار الكلمة "الصافية" بدل اختيار اللفظ المقترض يعبر عن إرادة التمايز عن اللغات الاستعمارية ... وعلى هذا الأساس اقترحت لجان المصطلح في أندونيسيا لفظ "سوانتانترا" الذي اعتبرته أكثر لصوقا بالبلد من كلمة "أوتونومي" التي كان يستخدمها كل من يتكلم بالأندونيسية لتسمية "الاستقلال الذاتي". وعلى هذا الأساس فضلت اللجان اللغوية في مالي استخدام لفظ "الذرة" العربي على اللفظ المقترض من اللغات الأوروبية (atome)"[14].

- **المعايير القِيَمِيَّة والدينية**: تعترض بعض الأطراف والجماعات سواء كانت مؤسسات دينية أو منظمات أو حكومات على بعض المصطلحات المتداولة عندما ترى فيها انتهاكا للمنظومة القيمية التي تدافع عنها أو تتبناها. ولا يُعْتَدُّ عادة برأي هذه الأطراف إلا إذا كانت قادرة على التأثير في الشأن السياسي أو المجتمعي على نحو واسع. وفي هذا السياق استعيض عن مصطلح "معاق" بـ "ذي الاحتياجات الخاصة" نظرا للإيحاء التحقيري الذي يحمله مصطلح "معاق". وفي مجال الرياضة اتفق المعلقون الرياضيون العرب على تعويض مصطلح "قذف" بـ "تسديد" أو "تصويب" لأن المصطلح الأول غير مستساغ في بلدان الخليج العربي نظرا لإيحاءاته الجنسية المستقبحة في عرف تلك المجتمعات المحافظة. واللافت أن نفس المصطلح لم يثر الإشكالية ذاتها في البلاد التونسية مثلا، وهو ما قد يُفسَّر بأن المصطلح غير شائع بمعناه المستقبح هناك.

ومن بين الأمثلة الأخرى على ذلك، مصطلح "لواط" (إتيان الذكور حسب النص القرآني) الذي اعترض عليه الكثير من رجال الدين المسلمين لأنهم رأوا فيه سوء أدب مع النبي لوط عليه السلام وربطا غير لائق بينه وبين ذاك الفعل الشنيع. وقد اقترحوا تعويضه بـ "فِعْلِ قَوْمِ لوط". وفي المقابل فإن دوائر حقوق الإنسان العالمية التي تتعامل بتسامح مع ظواهر كهذه وتعتبرها من قبيل الحريات الشخصية، سلكت مسلكا آخر في تعاملها مع تسمية هذه الظاهرة. فقد عَدَّت تلك الدوائر تسمية العلاقة الجنسية بين ذوي الجنس الواحد "شذوذا" غير مقبولة وذات إيحاء تحقيري واقترحت تسمية أخرى هي "المثلية". ويُعَدُّ المثال السابق دليلا على أن مجتمعات عديدة

(وخاصة المجتمعات الإسلامية) تشهد صراعا بين التيارات المحافظة (هي رجعية وظلامية ومتخلفة في نظر العلمانيين) والتيارات العلمانية (هي متفسخة وتغريبية في نظر المحافظين)، ويتجلى هذا الصراع في حرب كلامية ومصطلحية شعواء يحاول كل طرف فيها الترويج لأفكاره مُتَّبِعا سياسة الهدم والبناء.

ولا يقتصر الصراع الحضاري والمصطلحي على علاقة أبناء المجتمع الواحد ببعضهم، بل قد يمتد ليشمل علاقة الشعوب فيما بينها. فلقد رأينا أفرادا وجماعات ينادون بإعادة النظر في الكثير من المصطلحات الشائعة مفهوما وتعريفا وتسمية. ويمثل الصراع العربي "الإسرائيلي" (أو "الصهيوني") أكثر المسائل التي تشهد تجاذبا مصطلحيا بين أنصار هذا الموقف أو ذاك. فهل العمليات التي يقوم بها الشبان الفلسطينيون "استشهادية" أم "انتحارية"؟ وهل الأراضي المُنْتزَعة هي "مستوطنات" أم "بؤر استيطانية" أم "مُغتصبات" ؟ وهل الجيش الإسرائيلي هو "جيش الدفاع" أم "جيش الاحتلال"؟ وفضلا عن ذلك كله، هل أن الاحتلال الأجنبي للبلدان العربية كان "استعمارا" بحق أم "استخرابا"؟

- **النزعة الفردية**: يوجد من المختصين والعلماء من يؤسس نهجه الفكري الخاص مصحوبا برصيد مصطلحي مخصوص يختلف عمَّا تواضعت عليه الجماعة اللغوية. وقد يَغْتَرُّ البعض بأفكاره ونظرياته فينبري لتأسيس نسق فكري ومصطلحي خاص به يرمي من ورائه إلى نيل المجد وتخليد اسمه.

- **النزعة المحلية والإقليمية:** وهي أن يؤسس كل بلد أو مجموعة بلدان الرصيد المصطلحي الخاص بها بمعزل عن بقية البلدان المشتركة معها في اللغة نفسها، الأمر الذي يؤدي إلى ظهور مصطلحات محلية أو إقليمية يعسر على الآخرين فهمها (مثل المصطلح القانوني"مِسْطَرة" في المغرب).

- **العامل الذوقي**: من الصعب تحديد العناصر التي تساهم في تشكيل الذائقة اللغوية لدى المتكلم أو لدى جماعة المتكلمين. ولكن يمكن القول أن الذائقة اللغوية تتشكل أساسا من ثلاثة عناصر هي الزاد المعرفي العام والزاد اللغوي، إضافة إلى ملكة تقييم "الجمالية" التي تتشكل لدى الفرد والجماعة من خلال التجربة الحياتية[15]. وقد اعتمدنا في هذا البحث على العامل الذوقي في تفضيل مصطلح "تِقانة" على "تكنولوجيا"، ولكننا وضعنا مصطلح "تكنولوجيا" بين قوسين في أول ورود له حتى يتبين القارئ ذلك. و لكننا خيرنا في المقابل استعمال مصطلح "إيديولوجيا" المقترض بدلا من "فكرانية" الذي لم نستسغه من الناحية الذوقية. والواقع أن السلسلة الاشتقاقية لكلا المصطلحين تدعم موقفنا:

إيديولوجيا ← أَدْلَجَ ← مُؤَدْلَج

فِكْرانية ← فَكْرَن!! ← مُفَكْرَن !!

- **العامل الجغرافي**: إن اتساع الرقعة الجغرافية التي تُستعمل فيها لغة ما من شأنه أن يسهم في استفحال ظاهرة التشتت المصطلحي. فأن تُستعمل الفرنسية مثلا في فرنسا والكيبيك وبلجيكا وسويسرا والكثير من البلدان الإفريقية يعني أن كل بلد سيطور مصطلحاته انطلاقا من خلفيته الثقافية والسياسية

والاجتماعية الخاصة. ينطبق الأمر ذاته على اللغات العربية والانجليزية والاسبانية حيث نجد اختلافات كبيرة بين متكلمي اللغة الواحدة سواء من حيث الوحدات المعجمية العامة أو المختصة.

- **العامل الاجتماعي**: لا يمكن السيطرة على جماعة المتكلمين وفرض خيارات لغوية عليهم مهما أسسنا من هيئات تقييسية ومجامع وأكاديميات لغوية. فالجماعة هي التي ستقرر في النهاية ما ينبغي أن يُستعمل وما ينبغي أن يُهمل. ورغم أن الكثير من المصطلحات لا تخلو من أخطاء مفهومية ولغوية ورغم تَوَفُّر مرادفات أفضل منها في الرصيد اللغوي، فإن تلك المصطلحات تلقى مع ذلك رواجا لدى العامة. ولأجل هذا ولأسباب أخرى قيل "خطأ شائع أفضل من صواب مهجور".

- **العامل الزمني**: طبيعة العمل المصطلحي ذاتها تفرض أحيانا التعجيل بإسناد تسميات لمفاهيم جديدة، إذ لا يمكن من الناحية العملية للمترجم أو الصحفي الواقعين تحت ضغط الوقت وظروف العمل أن ينتظرا المجامع والهيئات اللغوية حتى تجتمع وتنظر وتقرر.

- **عدم الكفاءة**: اعتباطية العمل عند الكثير من المصطلحيين أي عدم خضوعه لضوابط علمية. فضلا عن تصدي من لا أهلية له للعمل المصطلحي. وخلافا لعملية توليد المفاهيم التي يتصدى لها عادة الخبراء والمختصون في مجال ما وتكون نتاجا لجهود فكرية رصينة وصارمة غالبا، فإن عملية التسمية ليست على ذات القدر من الانتظام و الصرامة. من ذلك أن الخبير المختص في مجال معرفي ما قد يتوصل إلى توليد مفهوم ما لكنه يفشل في إسناد تسمية ملائمة تراعي ضرورة المناسبة بين المفهوم ورمزه اللغوي، لأنه يجهل قواعد التوليد المصطلحي ولا يملك الأدوات اللغوية الكافية التي تؤهله لكفالة التناسب بين المفهوم والتسمية. وقد تزداد الأمور تعقيدا حين يتصدى إلى ذلك المترجمون والصحفيون غير المتقنين لصنعة توليد الوحدات المعجمية.

- **الركود العلمي**: حين يكون الإنتاج المعرفي لجماعة لغوية ما منحسرا أو معدوما، فستضطر تلك الجماعة إلى الاعتماد على الترجمة في توليد المصطلحات العلمية. ومن دون شك، فإن الاقتصار على ترجمة ما يخترعه ويكتشفه الآخرون لن يسمح بتمثل المفاهيم تمثلا جيدا. وينتقد عدد من المصطلحيين تحول العمل المصطلحي العربي إلى مجرد آلة لتفريخ المصطلحات المترجمة، وهي ممارسة تعكس عزوفا عن الإنتاج العلمي والرضي بما تنتجه الأمم الأخرى من علوم. فماذا فعلت المجامع اللغوية العربية غير جمع المصطلحات العلمية الوافدة والسعي الدؤوب لإيجاد مقابلات عربية لها؟ ثُمّ أليس لافتا أن يُطلق على أهم هيئة مصطلحية عربية وأكثرها نشاطا (قبل أن يصيبها داء البيروقراطية وشح التمويلات في السنوات الأخيرة) تسمية مكتب **تنسيق التعريب؟** هاهنا إقرار بأن العمل الممصطلحي العربي معني بتعريب المصطلحات الأجنبية أساسا. ويُعلِّق الباحث الشاهد البوشيخي على احتفاء الكثير من المصطلحيين العرب بالمصطلح الأجنبي وتقاعسهم في تأسيس منظومات مفهومية ومصطلحية أصيلة قائلا:

> الاهتمام بالمسألة المصطلحية ... في أمتنا ... قد ولى وجهه ... شطر المصطلح الوافد، لا تشذ ... عن ذلك مؤسسة أو فرد، من مجامع إلى جامعات، و من معاهد و مراكز إلى لجان ومنظمات، كلها تتسابق، بتنسيق أو بدون تنسيق، "متنافسة" في تلقي المصطلح الوافد.[16]

إن الإنتاج المعرفي في منطقنا العربية شبه منعدم عدا بعض المجالات المعدودة ذات العلاقة بالبيئة المخصوصة للمنطقة مثل علوم الدين. وحتى هذه المجالات فتشهد غالبا اجترارا لما خطّه السابقون في كتبهم، وفي أحسن الحالات استثمارا للنظريات الحديثة المؤسسة في البيئة الغربية والسعي الحثيث إلى تطبيقها على الواقع العربي تطبيقا مُسْقَطا في الكثير من الأحيان. ولو أردنا أن نحصي المفاهيم التي تم توليدها في البيئة العربية في العصر الراهن لما خرجنا إلا بالنزر القليل. ولعل دعوة عدد من المصطلحيين العرب إلى استثمار التراث اللغوي في توليد المصطلحات الجديدة إقرار بأن العجز لا يشمل القدرة على مواكبة التطور العلمي فحسب، بل يشمل أيضا القدرة على توليد وحدات معجمية بنت بيئتها، فنهرع على غير هدى إلى الاستنجاد بالتراث.

- **الخلفية الثقافية**: نجم عن الاحتلال الفرنسي والبريطاني للبلدان العربية ظهور تبعية ثقافية لهاتين الحضارتين، الأمر الذي انعكس سلبا على العمل المصطلحي العربي. فالشق الفرنكوفوني يترجم من الفرنسية والشق الأنغلوفوني يترجم من الانجليزية، وهذا سيؤدي حتما إلى تعميق التشتت المصطلحي بين أبناء اللغة الواحدة.

وينبغي التأكيد على أن التخلص من العوامل المسببة للتشتت المصطلحي ليس بالأمر الهين، وأقصى ما يمكننا بلوغه هو الحد منها والتقليص من آثارها. فلو أننا وحّدنا العمل المصطلحي وجعلناه منوطا بعهدة المجامع اللغوية وهيئات التقييس، ثم اتخذ الأمر طابعا سياسيا من خلال إصدارنا قوانين تفرض استخدام مصطلحات بعينها، لَمَا تَحقَّق لنا التوحيد المصطلحي لأن الفيصل هو الاستعمال واعتمال المصطلحات داخل الحيز الاجتماعي والجماهيري. فإن الجماهير، كما نعلم، لا يمكن السيطرة عليها بسهولة ولا فرض معايير لسانية عليها. ولعل اتخاذ متكلم اللغة الأمّ (native speaker) مرجعا لتقييم الصواب والخطإ في الأبحاث اللسانية الحديثة مؤشر على أن اللغة ليست مجموعة من القواعد الماقبلية الجاهزة فحسب، بل ظاهرة تواصلية اجتماعية أيضا.

فكم من مصطلح خرج من رحم المجامع اللغوية وأشرف على توليده الخبراء والمصطلحيون لكنه ظل حبيس القواميس ! وكم من مصطلح تم توليده صدفة من قبل أشخاص عاديين تفتقت قريحتهم فأبدعت مصطلحات رشيقة تنم عن عبقرية جمة وذائقة رفيعة، فشاع ولقي القبول الحسن :

> والمجمعيون يعترفون بما يسمى "الوضع الشعبي"، لأن العامة من الناس لسباقون لوضع الأسماء الدالة على المسميات، و لا ينتظرون القرار الرسمي الصادر عن المجامع العلمية الموقرة، و كثيرا ما يوفقون في التسمية و على سبيل المثال ... التسمية العامة (ضواية) Torche أفصح عندي من العبارة القاموسية الركيكة (مصباح اليد) ... وكلمة (وقيدة) أفصح من العبارة الركيكة (عود ثقاب، أو عود كبريت allumette)[17] .

هوامش البحث:

1- المسدي عبد السلام: "المصطلح النقدي وآليات صياغته" علامات في النقد الأدبي : فصلية. ج8 ، م2 ، ص 55.

2- Felber H. : International efforts to overcome difficulties in technical communication, in *Overcoming the language barrier*, 3-6 May 1977, vol.1, München: Verlag Dokumentation, 1977, pp 86-87.

3- ننطلق في هذا البحث من الرأي القائل بأن المصطلح هو علاقة بين تسمية لغوية ومفهوم ينتمي إلى مجال معرفي مخصوص. إذ يشدد عدد من المصطلحيين على أن المصطلح مكون من عنصرين أساسيين: العنصر الأول وهو الأهم هو المفهوم بما هو الصورة الذهنية للمصطلح. أما العنصر الثاني فهو التسمية اللغوية أي الرمز اللغوي الذي اختير للدلالة على المفهوم.

4- Felber H. : International efforts to overcome difficulties in technical communication, p 89.

5- يرتبط الكثير من العرب والمسلمين بالعربية ارتباطا وجدانيا لأنها لغة القرآن الكريم.

6- كما فعلنا نحن في هذا البحث، إذ لا نخفي ميلنا للمصطلحات العربية أو المعرّبة (صوتيا وصرفيا). وقد ارتأينا استعمال مصطلح تقانة بدل تكنولوجيا لما رأينا في عملية توليده من ذائقة رفيعة، فضلا عن انسجامه مع النظام الصرفي العربي (هو مصطلح مشتق من الكلمة المقترضة "تقنية" على وزن فِعالة)، ورواجه النسبي لدى المعجميين والمصطلحيين العرب.

7- كالفي لويس جان: حرب اللغات والسياسات اللغوية، ترجمة حسن حمزة، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، 2008، ص 356.

8- نفسه، ص 356. ويشير مؤلف الكتاب إلى أنه تم تسليط غرامة على إحدى شركات الطيران بسب إصدارها تذاكر باللغة الانجليزية.

9- على حد وصف مؤلف الكتاب.

10- كالفي لويس جان: حرب اللغات والسياسات اللغوية، ص 60-61.

11- بن عيسى حنفي: "معضلة المصطلحات التقنية وحيل المترجمين"، وقائع ندوة مائوية أحمد فارس الشدياق وبطرس البستاني ورينهارت دوزي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1987، ص 419.

12- يدّعي البعض أن أحد المجامع اللغوية العربية اقترح مصطلح "**شاطر ومشطور وبينهما كامخ**" مقابلا للكلمة الفرنسية "casse-croute".

13- رأي الأستاذ هوبار جولي، الأمين العام للمجلس الدولي للغة الفرنسية **CILF**، في نقاش شخصي جرى بيني وبينه.

14- كالفي لويس جان: حرب اللغات والسياسات اللغوية، ص 332.

15- ينبغي التنبه إلى أن مسألة الذوق ليست ثابتة وقد تتغير جراء عوامل عدة بين جماعة وأخرى، وفترة زمنية وأخرى. فما قد تستحسنه جماعة لغوية ما في فترة معينة قد يصبح مستهلكا (Cliché) وممجوجا حين يتكرر استعماله كثيرا.

16- البوشيخي الشاهد: "نظرات في المصطلح والمنهج"، مجلة دراسات مصطلحية، مطبعة أنفو- برانت، فاس، 2004، ص 9.

17- بن عيسى حنفي: معضلة المصطلحات التقنية وحيل المترجمين، ص 420.

قائمة المراجع

- بافيل سيفليا و نوليت ديان: دليل المصطلحية، ترجمة خالد الأشهب، مكتب الترجمة، وزارة الأشغال العمومية والمصالح الحكومية، كندا، 2001.

- البوشيخي الشاهد: "نظرات في المصطلح والمنهج"، مجلة دراسات مصطلحية، مطبعة أنفو- برانت، فاس، 2004

- بيجوان هنري وتوارون فيليب: المعنى في علم المصطلحات، ترجمة ريتا خاطر، مركز دراسات الوحدة العربية، 2009.

- ساجر خوان كارلوس: "نظرية المفاهيم"، ترجمة جواد حسني سماعنة، مجلة اللسان العربي، العدد 47، مكتب تنسيق التعريب بالرباط، 1999

- كالفي لويس جان: حرب اللغات والسياسات اللغوية، ترجمة حسن حمزة، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، 2008

- المسدي عبد السلام: "المصطلح النقدي وآليات صياغته" علامات في النقد الأدبي. ج8 ، م2

- الميساوي خليفة: المصطلح اللساني وتأسيس المفهوم، منشورات ضفاف، ط 1، الرباط، 2013.

- Felber H. : International efforts to overcome difficulties in technical communication, in *Overcoming the language barrier*, 3-6 May 1977, vol.1, München: Verlag Dokumentation, 1977.

- Pearson J : Terms in Context, Jhon Benjamins Publishing, Amsterdam, 1998.